

العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2010-2015)

Factors Affecting Credit in Jordanian Commercial Banks (2010-2015)

د. أحمد فريد ناجي¹ *، د. منيب خلف محييد²، د. دحام لطيف دحام³

¹ جامعة تكريت العراق ، Ahmed.frn@yahoo.com

² جامعة تكريت العراق ، Momeb980@gmail.com

³ جامعة تكريت العراق ، Ahmed.frn@yahoo.com

النشر: 2019/06/ 01

القبول: 2019/05/ 25

الاستلام: 2019/03/ 26

ملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، المتمثلة (التضخم وأسعار الفائدة) متغيرات مستقلة، أما المتغير التابع الائتمان المصرفي وأجريت الدراسة على الفترة من (2010-2015). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغيرات (التضخم , وأسعار الفائدة) على الائتمان المصرفي. كما توصلت الدراسة على وجود تأثير إيجابي لمعدل التضخم ووجود تأثير سلبي لسعر الفائدة.

لذلك كان تبني سياسة مالية نقدية في البنوك التجارية الأردنية من أهدافها تخفيض معدلات التضخم، وتبني سياسة مصرفية على مستوى البنوك التجارية الأردنية من شأنها تخفيض معدلات الفائدة المصرفية من أهم توصيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: العوامل المؤثرة، الائتمان، البنوك التجارية، الأردن.

رموز JEL: M0, M4, M49

Abstract:

The study aims at identifying the factors affecting credit in Jordanian commercial banks (inflation and interest rates), independent variables, and the dependent variable bank credit. The study was conducted over the period 2010-2015. The study found that there is a statistically significant effect on inflation and interest rates on bank credit. The study also found a positive effect on inflation and a negative impact on interest rates. Therefore, the adoption of a monetary policy in the commercial banks of Jordan aims to reduce inflation rates, and adopting a banking policy at the level of Jordanian commercial banks that reduce the bank interest rates of the most important recommendations of the study.

Keywords: the factors affecting, bank credit, commercial banks, Jordan.

(JEL) Classification : M0, M4, M49

1. مقدمة:

1.1 مشكلة الدراسة :

إن انخفاض حجم الائتمان المصرفي الممنوح للعملاء قد انخفض لدى مجمل من المصارف الأردنية بسبب الأوضاع الاقتصادية أيضا وجود اخطاء ادارية في المصارف الاردنية كانت عاملا من العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي حيث تتضمن مشكلة الدراسة قياس العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بالمتغير المستقل (حجم التضخم, اسعار الفائدة), والمتغير التابع الائتمان المصرفي. ومن هنا فإنه سيتم توضيح مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العوامل المؤثرة على منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2010-2015)

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموع من التساؤلات الفرعية:

1- ما مدى تأثير معدل التضخم على حجم الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2010-2015)؟

2- ما مدى تأثير التغير في أسعار الفائدة على حجم الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2010-2015)؟

2.1 أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من كونها تلقي الضوء على عوامل مهمة تساهم في جذب المقترضين او ابعادهم والتي يتبعها أي مصرف هي الأساس الذي تعتمد عليه عمليات التخطيط المالي. حيث أن الائتمان المصرفي الممنوح للعملاء تمثل مخاطرة العمليات المصرفية، والتي يحقق من خلالها المصرف عوائد ضخمة مقابلة بالمخاطر المحتملة والناجمة عن منح الائتمان المباشرة

3.1 أهداف الدراسة : جاءت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بـ (معدل التضخم, أسعار الفائدة).

ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة بـ:

- أثر معدل التضخم على منح الائتمان للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

- أثر أسعار الفائدة على منح الائتمان للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

4.1 فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) (معدل التضخم وأسعار الفائدة) على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

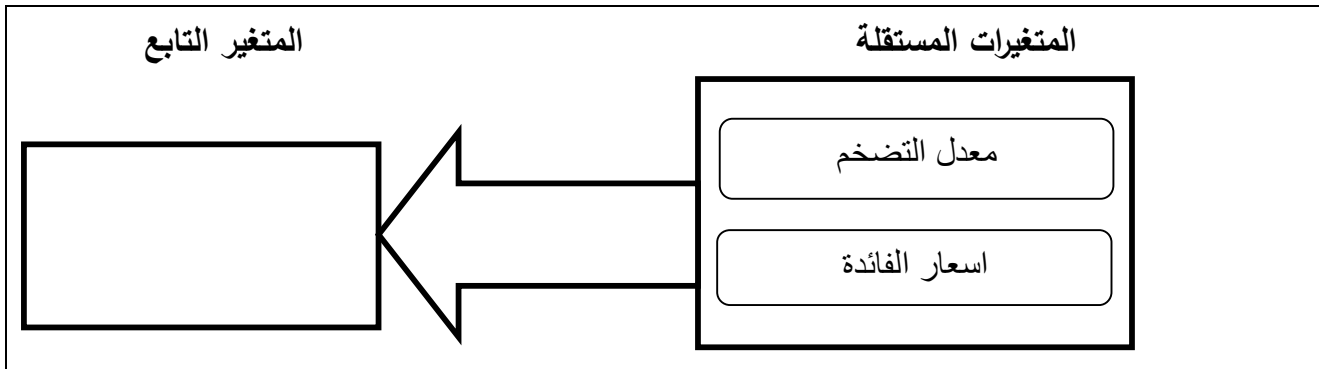
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) أسعار الفائدة على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

5.1 نموذج الدراسة :

استندت الدراسة إلى نموذجاً قياسياً يبين العلاقة بين المتغير التابع (الائتمان المصرفي) والمتغيرات المستقلة (معدل التضخم , أسعار الفائدة) كما يلي:

الشكل رقم (01) : نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بدراسة (Oshaibat, 2016) ودراسة (Sharma, 2012).

6.1 عينة الدراسة : شملت عينة الدراسة التالي :

- الحدود المكانية: تم اختيار البنوك التجارية الأردنية لإمكانية الحصول على التقارير المالية السنوية عن هذه البنوك.

- الحدود الزمانية: شملت فترة الدراسة ست سنوات من الفترة (2010-2015).

7.1 منهج الدراسة :

لاختبار فرضيات البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتماداً على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية من أجل تقدير "العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة باستخدام أسلوب الـ panel Data، بالاعتماد على برمجية EVIEWS، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect متضمناً متغيرين مستقلين هما سعر الفائدة، ومعدل التضخم بالإضافة إلى الائتمان المصرفي كمتغير تابع.

2. الجانب النظري :

1.2 الائتمان المصرفي :

يعتبر الائتمان المصرفي المقدمة من البنوك التجارية من أهم أوجه النشاط المصرفي التي تقوم بها المصارف التجارية في الوقت الحاضر، كون الائتمان يعد عصب النشاط المصرفي وعموده الفقري، حيث تعتبر هذه العملية الركيزة الأساسية لرجال الأعمال والمستثمرين الذين يتوفر لديهم فرص استثمارية من خلال توفر أفكار قد يساهم استغلالها في الوقت المناسب إلى جني أرباح كبيرة تنعكس على اقتصاد الدولة وتحسين أوضاعها الاقتصادية ورفع مستوى التنمية من خلال استغلال الفرص والاستثمار في الموارد الطبيعية وزيادة فرص العمل للطاقات البشرية المدربة والتي تتمتع بكفاءة، والحد من البطالة ودفع عجلة التنمية الذي ينعكس على إيجاد حلول للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

2.2 مفهوم الائتمان:

يمكن أن يعرف الائتمان بأنه: "قبول وعد بالدفع ثمناً للسلع أو الخدمات أو النقود أو في مقابل وعد آخر بالدفع يختلف عن الوعد المقبول في تاريخ الاستحقاق وهو بهذا يمثل القوة التي تمكن الفرد من امتلاك السلع أو الخدمات بإعطاء وعد بدفع مبلغ من النقود عند الطلب أو في تاريخ محدد" (خفي، 2002).

كما يعرف الائتمان بأنه: "مبلغ محدد من المال يتفق عليه ويكون تحت تصرف العميل من أجل استخدامه لهدف معلوم ومحدد للمصرف، وفي الحدود والشروط، وبالضمانات الواردة بتصريح التسهيل الائتماني وذلك بهدف تنمية نشاط العميل الجاري المتسم بالنجاح، مقابل تعهد والتزام العميل برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد" (Althaher, 2007).

3.2 أنواع منح الائتمان: هناك نوعين من الائتمان هما:

2-3-1: الائتمان المباشر: وهو الائتمان الذي ينشأ التزاماً مباشراً على البنك بمجرد إبرام العقد الخاص بإحدى التسهيلات بحيث يستحق العميل الحصول على التمويل المالي مباشراً من البنك دون أن يتوقف على ذلك أي عوامل خارجية وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة القروض المصرفية والخصم والسلف والاعتماد المالي حيث يتمكن العميل من استغلال المبلغ وله الحرية في التصرف به (مشاقبة، 2008). وتشكل أكثر شيوعاً من أنواع الائتمان المصرفي وكان السحب على المكشوف أهم نوع، ولكن كان للبنوك الاستخدام المحدود لذلك لأنه يحتوي على المخاطر المالية العالية وعدم القدرة على التحكم في استخدامها (Hashad, 2005).

2-3-2: الائتمان غير المباشر: وهو الذي يوفر لها البنك غطاء ائتماني يمكن العميل من الدخول في علاقات قانونية مع الغير، مكتفياً بإعارة توقيعه أو سمعته التجارية بغرض تعزيز ائتمان عملية لدى دائنه ودون أن يضع تحت تصرفه أي مبالغ نقدية، ويعتبر الائتمان شكل مهم لإنجاز نشاط اقتصادي معين أما بالنسبة لخطاب الاعتماد الذي يسهل عمل التجار وفقاً لشروط معينة هو نوع آخر مما يجعل من الأسهل للأجهزة المنزلية وقطاعات الأعمال (اللحام، 2005).

4.2 أهداف الائتمان المصرفي:

يعد الهدف الرئيسي من وجود سياسة ائتمانية جيدة هو إيجاد إطار عام ومعايير محددة يمكن لموظفي الائتمان الرجوع لها عند اتخاذهم قرار منح التسهيلات كما تعتبر أداة فاعلة تساعد الإدارة في تخطيط وتحديد أهدافها وطرق الرقابة عليها، فوجود مثل هذه المعايير تعد ضماناً للمصرف، وغيابها قد يؤدي إلى اختلاف وسائل اتخاذ القرار الائتماني (الشواربي، 2007)، كما وتعد بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح الائتمان وتحديد مجالات الاقتراض وما يرتبط بها سواء من عناصر التكلفة أو السقف حسب نوعها (مطر، 2003).

5.2 العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي:

لاحظ الباحث أن تنوع وتعدد العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي انية في الدراسات السابقة يعزى إلى اختلاف رؤية وأساليب الباحثين حول التسهيلات الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها، ويوضح الجدول التالي العوامل المؤثرة كما وردت في بعض الدراسات السابقة:

الجدول رقم (2) : العوامل المؤثرة كما وردت في بعض الدراسات السابقة

الباحثون	العوامل المؤثرة على التسهيلات الائتمانية
علاونة (2004)	الظروف الاقتصادية، أثر السياسة النقدية، سعر الفائدة على القروض، حجم الودائع، رأس مال البنك واحتياطياته.
الحوري (2007)	أسعار الفائدة.
شمس الدين (2012)	رأس مال البنك واحتياطياته، الظروف الاقتصادية، درجة المخاطرة والربحية المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة، موقع المصرف، قدرة وخبرة العاملين في المصرف، الضوابط الشرعية، السياسة النقدية والمالية التي تضعها السلطات المختصة، حجم الودائع.
Mwafag Rabab (2015)	نسبة الودائع، نسبة رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، معدل التضخم، الاحتياطي القانوني.
السمهوري (2016)	رأس مال البنك واحتياطياته، طبيعة الودائع واستقرارها، ظروف المنطقة الاقتصادية، مرونة السياسة المالية للبنك المركزي الخاص بالبنك، خبرة المصرف في مجال المالي والإداري، السياسة الائتمانية للمصرف واحتياطياته.

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالدراسات السابقة

هناك تعدد في العوامل المؤثرة على الائتمان في الدراسات السابقة حيث تعددت آراء الباحثون حول

العوامل المؤثرة ويرى الباحث أن العوامل المؤثرة على الائتمان هي :

- **معدل التضخم:** يعد التضخم من العوامل المهمة التي تساعد على الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار الذي يهدف إلى تحقيقه البنك المركزي، هذا عن طريق اتخاذ الكثير من الإجراءات التي تعمل على تنظيم حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، وذلك بما يتلاءم مع تمويل نشاط الاقتصاد، وأهمية الاستقرار النقدي يعد من أهم أركان البيئة الاستثمارية حيث يعمل على تحريك النشاط الاقتصادي. حيث يمكن قياس معدل التضخم بمقياس يسمى المستوى العام للأسعار ويعرف بأنه المستوى الترجيحي لأسعار مجموعه من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما. (ياس، 2013). وتؤثر حالة التضخم على الشركات التي تمول جزءاً كبيراً من أنشطتها عن طريق الاقتراض بتكلفة ثابتة، لذا فان ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة ثرواتهم، وبالتالي زيادة أرباحهم، في حين إذا كانت الشركة دائنة مثل البنوك تكلفة ثابتة ثم ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض في الثروة وبالتالي الحد من قدره عوائد الأسهم (Aquino & Brennan, 2016). كما يؤثر التضخم على المتغيرات المتعلقة بالاستثمار ومنها زيادة أسعار الأسهم، لان المستثمرين يحاولون حماية مدخراتهم من حالات التضخم وذلك بزيادة الاستثمار في الأسهم الأمر الذي يؤدي رفع أسعارها وزيادة الأرباح في نفس المعدل وربما ستكون زيادة الأرباح أكثر (Acuna-Roa & Polani, 2016).
- **أسعار الفائدة:**

إن أسعار الفائدة من ضمن المؤشرات التي تختلف عليها الاقتصاديين من حيث القرار، إذ يذهب بعضهم إلى أن وضع الاقتصاد يكون في حال أفضل مع انخفاض أسعار الفائدة، بينما يرى آخرون انه ليس من الممكن أن يكون هناك أسعار فائدة منخفضة طالما هناك حالة تضخم، (Hussain & Aahar, 2016). عند ارتفاع أسعار الفائدة قد يجد المودعين انه من الأفضل ان يودعوا أموالهم في البنوك للحصول على فوائد، والبعض الآخر يقوم ببيع الأسهم للحصول على السيولة مما يزيد من عرض الأسهم، وبالتالي تقليل أسعارها، أما في حالة الركود الاقتصادي فإن البنك المركزي يخفض أسعار الفائدة لزيادة الإنفاق، وبالتالي فان الأفراد لن يكون له الرغبة في وضع مدخراتهم في البنوك (Oshaibat, 2016).

ويوجد ضوابط على أسعار الفائدة على القروض في جنوب المحيط الهادئ، حيث تستخدم هذه الضوابط على أسعار الفائدة على القروض حيث تؤثر على مستوى الائتمان المصرفي عموماً، وان هناك نقاش في جميع أنحاء المنطقة ولصناعات مختارة حول ارتفاع أسعار الفائدة حيث كانت معدلات الفائدة متتابعة بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة حيث إنها تميل إلى الانخفاض بشكل عام (Sharma, 2012).

3. الجانب التطبيقي :

خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

3-1 الأساليب الإحصائية

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية والقياسية من أجل تقدير " العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة باستخدام أسلوب الـ panel Data، بالاعتماد على برمجية EVIEWS، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect متضمناً متغيرين مستقلين هما سعر الفائدة، ومعدل التضخم بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية كمتغير تابع. بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

3-1-1 اختبار جذر الوحدة: (Unit Root)

قام الباحث باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

• اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة تركز على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فإن اختبارات جذور الوحدة تركز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller, 1979، اختبار ديكي فوللر المركب) (Augmented Dickey-Fuller, 1981)

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron, 1988).

• اختبار ديكي فوللر البسيط ديكي فوللر المركب: -

يعتبر اختبار ديكي فولر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$)، ويلاحظ إن اختبار ديكي فولر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزجاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فولر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكي فولر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فولر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد ومحمود، 2010).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF) للقيم الحرجة

يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشامل.
- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.
- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

• اختبار فيليبس بيرون (1988, Phillips and Perron)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه أكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DF و ADF في انه يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

• تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)

إن مصطلح البيانات الجدولية (Panel data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data). وفي هذا السياق بين (Hsiao 1986) بأن البيانات الجدولية هي بشكل عام تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها

القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000).

• النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، الوحدة، الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i ، والزمن t ، (Worral and Pratt, 2000).

هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميل ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضاً ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافاً إليها الحد العشوائي. (Manez, Rochina and Sanchis, 2004).

ويتم استخدام اختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختيار الاختبار الملائم لنموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية (probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية. (Torres-Reyna, 2007).

• النموذج القياسي (The Empirical Model)

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن للمؤشرات المالية، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل البنوك (Bortolotti, 2002).

4. اختبارات الدراسة :

1.4 اختبار سكون السلاسل الزمنية :

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson, 1988)، و (Plosser & Nelson, 1982) و (Yule, 1926)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة

الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

2.4 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

الجدول (3) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

الاختبار				المتغيرات
PP-Fisher chi-sq		ADF-Fisher Chi-sq		
المستوى Prob	الفرق الأول Prob	المستوى Prob	الفرق الأول Prob	
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	Inf
0.1158	0.0000	0.2127	0.0000	Intr
1.0000	0.0000	1.0000	0.0000	C

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (3) تبين المتغير المالي (سعر الفائدة) لا يتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدره تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، اما بالنسبة ل (معدل التضخم) فقد اتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدره أكبر عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة وبعد أخذ الفرق الأول أصبح كلا المتغيرين يتسمان بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي وبتوضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (4) نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ	
***0.0000	***0.0000	2	Z=resid

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (4) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية (0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية (0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة إن المتغيرات ليست متكاملة (السواعي، 2011).

جدول (5) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

INTERST	INF	
0.28	1	INF
1	0.28	INTERST

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

يوضح الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالبنوك محل الدراسة، والتي حسبت من قوائمها المالية، حيث يتبين عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

3.4 تقدير نموذج الدراسة :

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، واختبار هوسمان. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) (Generalized least square) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم

التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Green, 2008). حيث يوضح الجدول (6) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت، والجدول (7) نتائج تقدير الأثر العشوائي، والجدول (8) نتائج اختبار هوسمان.

جدول (6) نتائج نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: C				
Sample: 2010 2015				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	18.01954	1239.016	22326.50	C
0.0000	4.712442	98.10057	462.2932	INF
0.0000	-8.836461	225.1569	-1989.590	INTR
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared			0.383880	
Adjusted R-squared			0.330880	
F-statistic			7.243070	
Prob(F-statistic)			0.000000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (7) نتائج نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: C				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2000 2015				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	17.87390	1219.022	21788.67	C
0.0000	4.931691	97.92458	482.9338	INF
0.0000	-9.664399	221.2734	-2138.475	INT
Cross-section random				
R-squared			0.339770	
Adjusted R-squared			0.326432	
Sum squared resid			4546.056	
C-statistic			25.47384	
Prob(F-statistic)			0.000000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (8) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary	
1.0000	4	0.000000	Cross-section random	
* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.				
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.				
Cross-section random effects test comparisons:				
Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.0004	34.498152	482.933809	462.293188	INF
0.0003	1733.723813	-2138.474600	-1989.590476	INTR
Cross-section random effects test equation:				
Dependent Variable: C				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2000 2015				
Total panel (unbalanced) observations: 203				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	18.01954	1239.016	22326.50	C
0.0000	4.712442	98.10057	462.2932	INF
0.0000	-8.836461	225.1569	-1989.590	INTR
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
11625.50	Mean dependent var		0.383880	R-squared
5539.161	S.D. dependent var		0.330880	Adjusted R-squared
19.75531	Akaike info criterion		4531.020	S.E. of regression
20.03277	Schwarz criterion		3.82E+09	Sum squared resid
19.86756	Hannan-Quinn criter.		-1988.164	Log likelihood
0.684442	Durbin-Watson stat		7.243070	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

ومن أجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي)، تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول (6) ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية البالغة (1) وهي أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب لتقدير العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

4.4 نتائج تقدير العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج الأثر العشوائي.

4-4-1 اختبار الفرضية الرئيسية:

يتبين من نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي في الجدول (5) ومن خلال قيمة معامل التحديد والبالغة 34%، إن 34% من التغيرات في الائتمان للبنوك التجارية الأردنية تعود إلى (معدل التضخم، أسعار الفائدة) وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أثر لـ (معدل التضخم، أسعار الفائدة) على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للمتغيرات على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية، كما يتبين من خلال قيمة إحصائية الـ اف واحتماليتها إن النموذج صالح لقياس أثر كل من المتغيرين على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية.

5. النتائج : يتبين من النتائج ما يلي:

- ومن خلال قيمة معامل التحديد والبالغة 34%، إن 34% من التغيرات في الائتمان للبنوك التجارية الأردنية تعود إلى كل من معدل التضخم، أسعار الفائدة وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أثر لـ (معدل التضخم و أسعار الفائدة) على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر لـ (المتغير المستقل) على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية، كما يتبين من خلال قيمة إحصائية الـ اف واحتماليتها إن النموذج صالح لقياس أثر (المتغير المستقل) على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية.
- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتضخم على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية.
- وجود تأثير سلبي ومعنوي لسعر الفائدة على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية، مما يشير إلى أهمية سعر الفائدة في التأثير على منح الائتمان للبنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة على الائتمان للبنوك التجارية الأردنية.

6. الخاتمة :

1.6 الإستنتاجات:

لقد هدفت الدراسة لتعرف على العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات.

وفي ضوء التحليل الإحصائي للبيانات المالية التي تم جمعها من البنوك التجارية الأردنية لتحقيق أهداف وأسئلة الدراسة، وبناء على ما أسفر عليه اختيار الفرضيات الرئيسية للدراسة والمنقوع منها أربع فرضيات، ويمكن القول بان نتائج الدراسة تتلخص في النقاط التالية:

- توصلت الدراسة على وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتضخم على الائتمان للبنوك التجارية ، حيث يمكن أن تعود هذه النتيجة إلى آثار التضخم على الحالة الاقتصادية. لان زيادة معدل الأسعار يمكن أن يساهم في زيادة أرباح مشاريع الأعمال ويحفز ذلك على قيام أصحاب المشاريع بزيادة طلبهم على قروض البنوك التجارية لتمويل التوسع في الاستثمار لان كلفة الاستثمار تحتاج إلى تمويل اكثر نتيجة لارتفاع الأسعار وهذا يدفع المستثمرين لزيادة الطلب على الائتمان المصرفي، مما يدفع بالبنوك إلى تقديم قروض لمساعدة أصحاب المشاريع وتفسر هذه النتيجة بان البنك المركزي في حالة التضخم يتبع سياسات نقدية تسهيلية وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة مما يزيد في الطلب على القروض المصرفية إذ تتبعها تخفيضات في أسعار الفائدة.

- توصلت الدراسة على وجود تأثير سلبي لسعر الفائدة على منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية كلما ارتفع سعر الفائدة يقل الطلب على الإقراض، كما إن سعر الفائدة جزء من السياسة النقدية وعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض حيث تعتبر سياسة انكماشية.

2.6 التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة ومقارنتها بنتائج دراسات مماثلة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- تبني سياسة مالية نقدية في البنوك التجارية الأردنية من أهدافها تخفيض معدلات التضخم.
- تبني سياسة مصرفية على مستوى البنوك التجارية الأردنية من شأنها تخفيض معدلات الفائدة المصرفية بهدف تقوية النشاط الاقتصادي.

- ضرورة أن تهتم البنوك التجارية بأنواع الاستثمارات التي تالف الموجودات بحيث لا تتجه فقط إلى الاستثمارات في القروض فقط وإنما تقوم بالبحث عن استثمارات أخرى تزيد إيراداتها مثل استثمارات في المحفظة المالية وتوسيع بنود الخدمات المصرفية.

7. المصادر :

1.7 المصادر العربية :

- 1- حنفي، عبد الغفار (2002)، إدارة المصارف، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- 2- مشاقبة، جابر محمد (2008)، مسؤولية البنك عن منح التسهيلات الائتمانية. أطروحة دكتوراة، الأردن.
- 3- اللحام، ايمن اسحق (2005)، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، الأردن.
- 4- الشواربي، عبد الحميد والشواربي، محمد (2007)، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهة النظر المصرفية والقانونية، الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- 5- مطر، محمد (2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأردن: دار وائل للنشر.
- 6- ياس، اسماء خضير (2013)، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000-2010). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 26(4)، 48-49، جامعة بغداد.
- 7- السواعي، خالد محمد (2011)، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS، إربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي.
- 8- الحوري، سليمان إبراهيم (2007)، أسعار الفائدة وآثارها على التسهيلات الائتمانية في الأردن للفترة (1981-2003). مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية.
- 9- السهموري، ولاء محسن (2016)، أثر الكفاءة المالية والإدارية في الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك.
- 10- شمس الدين، منى (2012)، دراسة معايير منح الائتمان وأثرها على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري. رسالة ماجستير، دمشق.
- 11- علاونة، عطية محمد؛ (2004)، أثر السياسة النقدية الكمية على حجم التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، الأردن.

2.8 المصادر الأجنبية :

- 12- Hashad, Nabil (2005). Guide to risk management, banking Research Center Studies in Financial and Banking, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman
- 13- Althaher et al. (2007). The determinants of the faltering banking facilities in Palestinian banks. Najah University Journal for Research (Humanities),
- 14- Acuna-roa, Luisa F., Parra-Polania, Julian A. (2016). Price-level targeting versus inflation targeting in a new Keynesian model with inflation persistence. Jourdan of applied Economics..

- 15- Aquanno, Scott; Brennan (2016). *The Politics of Canadian Monetary Policy*. Reassessing Canadian Inflation,
- 16- Sharma, P. & Gounder, N. (2012). *examined the change in the bank credit provided to the private sector in six economies in the south pacific during the period. 1982-2009*. Discussion paper finance, Griffith business School, Griffith, University,
- 17- Hussain, Luisa F, Nahar (2016). *Price-level Targeting Versus inflation Targeting in A new Keynesian Model With Inflation persistence*. Journal of Applied Economic,
- 18- Oshaibat, Suleiman (2016). *The relationship between stock returns and each of inflation interest rates share liquidity and remittances of workers in the Amman stock exchange*.
- 19- Bortolotti, B. D'souza, J. Fantini, M. & Megginson W. L. (2002). *Privatization and the sources of performance improvement in the global telecommunications industry*. Telecommunication Policy,
- 20- Worrall, L. J. & Pratt C. T. (2004). *Estimation issues associated with time-series-cross-section analysis in criminology*. Western Criminology Review,.
- 21- Baltagi, B. H. (2000). *Econometric analysis of panel data*. (2nd Edition). New York: John Wiley & Sons.
- 22 -Mwafag Rabab (2015). *Factors Affecting The Bank Credit: An Empirical Study on the Jordanian Commercial Banks*.